الأمم المتحدة

A/HRC/31/81

الجمعية العامة

Distr.: General
29 January 2016
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والثلاثون

البندان ٢ و٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٢٨. وهو يستند إلى مساهمات الدول الأعضاء ويأخذ في الاعتبار حلقة النقاش الرفيعة المستوى بعنوان "تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان".

110216 120216 GE.16-01257 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولاً- مقدمة

١- طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢/٢٨ بشأن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يعد، بالتشاور مع الدول، تقريراً عن سبل ووسائل، تعزيز التعاون الدولي في إطار آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، مثل المجلس والعقبات والتحديات المطروحة أمام ذلك، والمقترحات الخاصة بتجاوزها، مع مراعاة المناقشة التي أجراها الفريق الرفيع المستوى المعني بتعميم مراعاة حقوق الإنسان والمعقودة أثناء دورة المجلس الثامنة والعشرين بعنوان "تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان"، وأن يقدم تقريراً إلى المجلس. ولإنفاذ تلك الولاية، التمست مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان آراء جميع الدول. ووردت مساهمات من الاتحاد الروسي، والبحرين، والجمهورية العربية السورية[(١)].

٢- ويبيّن هذا التقرير المبادرات السابقة عن موضوع التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان (الباب الثاني)[(٢)]؛ ويقدم موجزاً لمساهمات الدول (الباب الثالث)؛ ويلخص المسائل التي أثيرت في حلقة النقاش التي عقدت إبّان الدورة الثامنة والعشرين (الباب الرابع). ويتضمن الباب الخامس الاستنتاجات والتوصيات.

ثانياً- التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان: الأبعاد الموضوعية والإجرائية والمؤسسية

٣- أشار المجلس في عدد من قراراته على مدى السنوات القليلة الماضية إلى دور التعاون الدولي في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتشجيع احترامها[(٣)]. وأشارت اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان في دراستها عن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان إلى المعاني المتعددة لماهية مفهوم التعاون الدولي (انظر A/HRC/19/74، الفقرة ٢٦). وأحصت أهم صكوك التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، مثل ميثاق الأمم المتحدة، والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وإعلان فيينا، وإعلان وبرنامج عمل ديربان، وأقرت بأن المفهوم يشمل كثيراً من الفاعلين والميادين والسجلات (المرجع نفسه، الفقرة ٢٦).

٤- وترى اللجنة الاستشارية أنه لا يمكن اختزال التعاون الدولي في مجرد تَجاوُرٍ لمصالح قومية أو منطق علاقات قوة؛ فهو ينبني على ثلاث فرضيات: أولاً، يقوم التعاون الدولي على شراكة حقيقية ومسعى مشترك؛ ثانياً، مع أن التعاون ينطوي على المشاركة في عملية، فإنه ليس غاية في حد ذاته، وإنما وسيلة إلى غاية؛ ثالثاً، يعبّر التعاون عن "مثل أعلى مشترك" (انظر A/HRC/19/74،

(١) يمكن الاطلاع على نصوص الردود بحذافيرها في ملفات الأمانة.

(٢) للاستزادة من المعلومات عن هذا الموضوع، انظر A/HRC/19/74 وA/HRC/26/41؛ وكذلك A/HRC/23/20.

(٣) المراجع نفسها.

الفقرات ٣٥-٣٧). وبالمعنى الأخير، على ما جاء في التقرير، لا يقتصر التعاون على حسن الجوار أو التعايش أو المعاملة بالمثل، بل الاستعداد لتجاوز المصالح المتبادلة سعياً إلى تحقيق المصلحة العامة (انظر A/HRC/19/74، الفقرة ٣٧).

٥- وعن المسائل الموضوعية (مثل التنمية، والتعاون في الميادين الاجتماعية والإنسانية والأمنية والثقافية)، تؤكد اللجنة الاستشارية في تقريرها على ضرورة الأخذ بحقوق الإنسان في جهود الدول المشتركة في شتى المجالات (انظر A/HRC/19/74، الفقرة ١٩). وقد أتاح الاستعراض الدوري الشامل للدول، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية، والجهات الإنمائية الفاعلة، فرصاً لتدعيم الجهود المشتركة والتعاون في مجال حقوق الإنسان (انظر A/HRC/23/20، الفقرة ٨). وبحثت اللجنة الاستشارية في هذا المضمار واجب التعاون مع هيئات الرصد وسبل توطيدها ومتابعة توصياتها، واقترحت تدابير لتحسين وضع حقوق الإنسان في الميدان (انظر A/HRC/19/74، الفقرات ٤٤-٥٠).

٦- والأهم من ذلك أن اللجنة الاستشارية رأت، وهي تعترف بالصبغة المتطورة للمفهوم، أنه قد يكون من السابق لأوانه وضع تصنيف للتعاون الدولي. وينبغي، بدلاً من ذلك، وضع إطار شامل يمكّن من أخذ كل المعايير في الحسبان. وعندها فقط يمكن تصور منهج متغيّر، غير ثابت، لتناول هذا الموضوع بالبحث في الممارسات الجيدة التي تمكّن من توثيق عرى التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان. وهذه الممارسات الجيدة حددتها وعممتها زيارات الخبراء وكذلك الدراسات والتقارير. ويجدر بالقول إن الاستعراض الدوري الشامل والمنتديات ومنابر أخرى لتبادل المعلومات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي تسمح أيضاً بتعميمها (انظر A/HRC/19/74، الفقرة ٢٧).

٧- وسعت اللجنة الاستشارية أيضاً إلى توضيح معالم هذا الموضوع الجامع (انظر A/HRC/26/41). ونظرت في معايير من قبيل زيادة مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني في أعمال آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٨- وترى اللجنة الاستشارية أن التعاون الدولي سيعزَّز بتدعيم الاستعراض الدوري الشامل، وإجراءات مجلس حقوق الإنسان الفرعية والخاصة، وسبل ووسائل التوجه نحو إعداد لتقارير الدول يتسم بالمزيد من التوحيد والتنسيق، وزيادة عدد المنضمين إلى صكوك حقوق الإنسان وهيئاتها، وتجويد التنسيق مع الهيئات الإقليمية وفيما بينها، والارتقاء بمستوى المتابعة، وإرساء صناديق التبرعات، وتعميم حقوق الإنسان في المنظومة المؤسسية العالمية ككل، وتقوية التعاون في مجال حقوق الإنسان في ميدان الهجرة.

٩- ويوفق المجلس، في قراره ٢/٢٨، بين هذه الأبعاد المتعددة للتعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان باستحضار النواحي الموضوعية والإجرائية والمؤسسية للتعاون الدولي (انظر A/HRC/19/74، الفقرات ٨-١٣ و٢٨-٣٩). ويشير إلى مبادئ العالمية واللانتقائية والموضوعية

والشفافية في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها بالكامل على نحو يتسق مع الأغراض والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ويؤكد على أن التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان ضروري لتحقيق كل مقاصد الأمم المتحدة، بما فيها تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها بفاعلية.

ثالثاً- تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان: موجز مساهمات الدول

البحرين

١٠- شددت البحرين على أن التعاون الدولي ينبغي أن يراعي سيادة الدولة، إضافة إلى السياق الداخلي. وألمحت إلى أن أسلوب "الإشهار والفضح" قد لا يكون أفضل نهج بنّاء وأنه ينبغي عدم توظيف التعاون الدولي في تقديم "طلبات غير متفق عليها دولياً".

الاتحاد الروسي

١١- أكد الاتحاد الروسي أن المسؤولية الكبرى عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها تقع على عاتق الدول. فالمؤسسات والآليات الدولية إنما جُعلت لدعم الدول في الوفاء بالتزاماتها عن طريق الحوار المبني على المساواة والاحترام المتبادل، مع إيلاء اهتمام خاص للخصوصيات القومية والدينية والثقافية والتاريخية لكل دولة، إضافة إلى مستوى تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية. وينبغي أن يكون الحوار في قضايا حقوق الإنسان بنّاءً ويسهّل التقارب بين الدول. وأشار الاتحاد الروسي إلى أن مجلس حقوق الإنسان أنشئ لتدعيم النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان والارتقاء بمستوى الحوار البناء بين الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. وشدد على أن المصالح المستقطَبة لمجموعات شتى من الدول يصعُب معها بحث قضايا حقوق الإنسان بواقعية ونزاهة. وأشار أيضاً إلى ضرورة تجنب التكرار عند إنشاء ولايات الإجراءات الخاصة وإلى امتثال المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لولاياتهم ومدونة قواعد سلوك أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وذكر أن الاستعراض الدوري الشامل عنصر مهم في الهيكلية الدولية لحماية حقوق الإنسان. وشدد في هذا السياق على أنه ينبغي للدول أن تتعاون على أساس مبادئ الموضوعية واللاانتقائية وعدم التسييس، واجتناب المواجهة وازدواجية المعايير.

الجمهورية العربية السورية

١٢- بيّنت الجمهورية العربية السورية عدداً من التحديات الماثلة أمام التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، من بينها الانتقائية في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان، كما يتضح من إيلاء الأولوية لمجموعة من الحقوق على أخرى أو تقييم أوضاع حقوق الإنسان في بعض البلدان دون

غيرها. وأكدت على أهمية تدعيم التنوع الثقافي واستيعاب السياقات الوطنية للبلدان. وأشارت إلى الحاجة إلى المزيد من التوصيات الدقيقة والمكيّفة من آليات الأمم المتحدة لتيسير تنفيذها تنفيذاً أفضل. وأوصت بألا تكون برامج الاستشارة والمساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان مشروطة سياسياً وأن يُتفق عليها بمشاركة البلدان المعنية وفقاً لأولوياتها الوطنية. وشددت على أهمية تحقيق التعاون الدولي وفقاً للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والمؤكد عليها من جديد في القرارات والإعلانات اللاحقة.

رابعاً- موجز حلقة النقاش الرفيعة المستوى عن تعميم مراعاة حقوق الإنسان بعنوان "تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان"

ألف- ملاحظات افتتاحية

١٣- أكدّت نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان في ملاحظاتها الافتتاحية على التقدم الذي تحقق منذ اعتماد ميثاق الأمم المتحدة، مثل ارتفاع معدلات بُقْيا الأطفال، وتحسين سبل تلقي التعليم والرعاية الصحية، والتخفيف من وطأة الفقر. وساهمت جهود حفظ السلام وصنع السلام منذئذ في تسوية كثير من النزاعات. ونُهض بحقوق الإنسان، لا سيما حقوق المرأة. غير أن العنف والتمييز ظلاّ يؤثران في النساء والفتيات، واستمرت التنميطات الجنسانية في تعريض حقوق المرأة للخطر. ومع أن الدول اجتمعت على التعهد بالتعاون، فإنها لم تتصرف معاً بنفس القوة.

١٤- وأشارت نائبة المفوض السامي إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية أدت إلى إحراز تقدم، لكنها تفرط في التركيز على النمو الاقتصادي الكلي. وعلى هذا، فقد أهملت أضعف الفئات من الناس. لذا، ينبغي الانتقال بالإنصاف وسيادة القانون إلى المجال الاقتصادي، وينبغي للتعهدات القوية بحقوق الإنسان أن توطد عمل الأمم المتحدة لأنها تعمل على تحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولكي تكون تلك الخطة قادرة على إحداث تحوّلات، من الضرورة بمكان اتباع نهج يستشرف المستقبل لقياس التنمية المستدامة. ومن المهم الاستثمار في جمع البيانات الجديدة استثماراً يتجاوز مجرد رصد المعدلات بحيث يمكن رصد التقدم الذي تحرزه جميع الفئات الاجتماعية.

باء- المتحدث الرئيسي وحلقات النقاش

١٥- أشار نائب الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية، عباس باقربور أردكاني، إلى أن من شأن تحمّل واحترام مختلِف وجهات النظر أن يعمّق ويغني الالتزام بحقوق الإنسان الذي ينبغي أن ينبني على تعاون حقيقي وحوار بناء في جميع المنتديات المعنية بالموضوع، مثل الاستعراض الدوري

الشامل. وعليه، ينبغي أن يركز التعاون الدولي على تدعيم قدرة الدول على تنفيذ واجباتها عن طريق التعاون التقني المناسب وبناء القدرات حسب طلبها.

١٦- ويرى السيد عباس أن التنوع الثقافي ينبغي أن يكون مدعاة للوحدة لا الفرقة وأن يُتوسّل به للإبداع وتحقيق العدالة الاجتماعية والتسامح والتفاهم، لا باعتباره أساساً للمواجهة الأيديولوجية والسياسية. وتستلزم التحديات المعاصرة المعقدة حلولاً عالمية وإيجاد نظام دولي ديمقراطي وعادل. ويمكن للتعاون الدولي أن يساعد على التغلب على التحديات الناشئة في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وينبغي توطيد الآليات المبتكرة للتعجيل بإعمال الحق في التنمية الذي يحتاج إلى المزيد من الاهتمام. وينبغي أيضاً إبراز الحق في التنمية ووضعه في صلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٧- وأشار المدير التنفيذي لمركز الجنوب، مارتن خور، إلى أن الحاجة تدعو إلى التعاون الدولي لأن التدابير الوطنية لإعمال حقوق الإنسان لا تكفي. وكما أن العولمة الاقتصادية تؤثر في الطريقة التي تستطيع بها الدول تدبير سياسات حقوق الإنسان. ففي بعض الدول، تحول الديون السيادية، على سبيل المثال، دون توفير الخدمات الأساسية لمواطنيها. وفي بعض الحالات، أصبحت بلدان نامية تعتمد على المساعدة الغذائية نتيجة سحب المعونات الزراعية، وخفض التعريفات، وتدفق مواد غذائية رخيصة ومدعومة. وفي مجال الصحة، يظل الحصول على الأدوية مشكلة. وعلى وجه الخصوص، فإن الصدام بين إعمال الحق في الصحة والمراعاة الدقيقة لنُظُم الملكية الفكرية يقوم حجر عثرة أمام التقدم في ذلك الميدان.

١٨- وشدد السيد خور على ضرورة إعادة النظر في النظام الدولي للتجارة، والتكنولوجيا، والملكية الفكرية، والاستثمارات المالية. واقترح ما يلي: وجوب دراسة المنظمات الدولية لآثار سياساتها على إعمال حقوق الإنسان؛ وينبغي للدول أن تنظر في آثار سياساتها على إعمال حقوق الإنسان في الخارج؛ وينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يتعمق في مناقشة الكيفية التي يمكن بها تعميم مراعاة حقوق الإنسان في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية الدولية. أضف إلى ذلك أنه ينبغي إمداد الأمانة بالموارد اللازمة لدراسة آثار السياسات والاستفادة من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ قصد تعميم مراعاة حقوق الإنسان.

١٩- وتطرق المدير العام السابق لمنظمة العمل الدولية والمستشار الخاص المعني بالتعاون الأقاليمي في مجال السياسات، خوان صومافيا، إلى قضية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومركزية الحق في التنمية. وأشار إلى أن المشاركين في المؤتمرات السابقة عن هذه المواضيع خلصوا إلى وجود مشاكل لأسباب جذرية وبنيوية. وأدت تلك الاستنتاجات إلى وضع الأهداف الإنمائية للألفية، ووضعت الأممَ المتحدة في صميم المناقشات المتعلقة بتلك المواضيع. غير أن عيب العملية كان نهجها القطاعي الذي حجب الصورة العامة. وترتب على ذلك ازدياد التفاوت زيادة هائلة، في

حين لم تتحقق العمالة الكاملة والمساواة بين الجنسين. وكان من المفترض من عملية العولمة أن تساعد على إنجاز الأهداف المحددة، لكنها عرقلتها في واقع الأمر.

٢٠- وحذر السيد سومافيا من أنه يمكن ارتكاب نفس الخطأ مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، لأنه لا يوجد أي بلد أو إقليم أظهر قدرة على ريادة السياسات العالمية. وشدد على ضرورة إدراك اتساع المسافة بين المنظومة والمواطنين في كثير من المجتمعات. وفي ضوء ذلك، ومن أجل المضي قدماً في قضايا التنمية العالمية، يجب تحديد مسارات عدة للنمو. فإن استُمر في تحديد الاقتصاد العالمي بالاستدلال المالي دون الأخذ بنهج يقوم على حقوق الإنسان فإن نموذج التنمية لن يتغير.

٢١- وأشارت مديرة شعبة الشراكات الاستراتيجية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، كريستين هيتل، إلى أن أشياء كثيرة تحققت في مجال حقوق المرأة. ومع ذلك، كان التقدم بطيئاً بُطئاً غير مقبول، وظلت حقوق المرأة مهددة. ولإحراز تقدم، ينبغي تصديق الكل على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإنفاذ أحكامها بالكامل؛ ويجب اتخاذ إجراءات عاجلة لإلغاء القوانين التي تنطوي على تمييز في حق المرأة؛ ويجب زيادة الاستثمار في المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة ودعم القوانين والسياسات بما يكفي من الموارد؛ وينبغي تعزيز آليات المساءلة بحيث تمكّن النساء من المطالبة بحقوقهن؛ ويجب التصدي للامساواة؛ ويجب الوصول إلى النساء المهمّشات عن طريق جمع بيانات مصنفة بدقة. ويجب سد الفجوة بين القوانين والسياسات وتمتع النساء بحقوقهن فعلاً.

٢٢- ورأت السيد هيتل أيضاً أنه ينبغي أن تكون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والحقوق الإنسانية للمرأة والفتاة أولى أولويات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولكي تكون هذه الخطة قادرة على إحداث تحولات حقيقية، ينبغي أن تغير التوزيع غير العادل للنفود وتأخذ في الحسبان العناصر التي تديم اللامساواة بين الجنسين والفقر والاستضعاف وتدهور البيئة. ويستوجب هذا التغيير العمل على وضع نهوج بديلة تؤكد على المساواة وحقوق الإنسان والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إضافة إلى التعاون الدولي.

٢٣- وأشار الممثل الدائم للاتحاد الروسي، ألكسي بورودافكين، إلى أن العولمة وتوثيق الترابط وتزايد احتمالات الصراع عوامل تؤثر في التعاون الدولي. ويعيق التطرف والإرهاب الارتقاء بمستوى التعاون الدولي. وعلى هذا، يجب إيلاء الأولوية لضرورة مكافحة قوات العنف المتطرفة والإرهاب من أجل تعزيز حقوق الإنسان. ويحد ازدواج المعايير، والذاتية، واتهام الحكومات باطلاً، والتسييس داخل الأمم المتحدة، من إمكانات تطوير التعاون ويؤثر سلباً في مكافحة الإرهاب. وتقتضي أنشطة مجلس حقوق الإنسان في ميدان مكافحة الإرهاب إعادة ضبط نهجه. وينبغي أن يستند هذا النهج إلى تعاون واسع بسبل منها تنظيم حلقات دراسية وبرامج تدريبية لتبادل أفضل الممارسات. ويجب توطيد الحوار واحترام التنوع الثقافي ومختلف الحضارات. وسلط الضوء على

أهمية التعاون والمساعدة التقنية. ويعد الاستعراض الدوري الشامل أفضل آلية لتعزيز هذا التعاون والحوار والارتقاء بهما.

٢٤- وتناول أستاذ العلوم السياسية بجامعة كومبلوتنسي بمدريد، خوان كارلوس موني‌ديرو فرناندير - غالا، قضية الانتقائية السياسية في إعمال حقوق الإنسان. وحدد ثلاثة مجالات هامة هي: القضاء على اللامساواة على الصعيد العالمي، والظلم المعرفي، والظلم التاريخي. فاللامساواةُ ينبغي تجاهلها، والحقوقُ الجماعية عدم إعاقتها، واستيعابُ مفهوم الكرامة الإنسانية عدم تقييده. ويجب أن تصبح حقوق الإنسان جزءاً من حوار شامل، وينبغي عدم بحثها في إطار حوار ذاتي يجريه القوي على حساب الضعيف، والرجال على حساب النساء، ومتغاير الجنس على حساب المثلي، والأكثرية على حساب الأقلية.

جيم- تدخلات الدول والجهات المعنية الأخرى

١- التعاون الدولي، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والحق في التنمية

٢٥- ذكر المشاركون أن مقاربة التعاون الدولي من منظور الحق في التنمية قد توفر إطاراً جيداً لتوثيق التعاون الدولي والتصدي الشامل للتحديات المطروحة في مجال حقوق الإنسان. ثم إن إعمال هذا الحق، وفقاً لمبدأ التضامن الدولي، قد يغير أيضاً أوجه اللامساواة القائمة. وينبغي للمجلس، في هذا الصدد، ألا يسرف في الاهتمام بالحقوق المدنية والسياسية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية. وقال المندوبون أيضاً إنّ المجلس ينبغي أن يكون الرائد في إيلاء الأولوية للحق في التنمية. وأشاروا إلى أن تعميم مراعاة الحق في التنمية ينبغي أن يكون مصحوباً بإصلاحات بنيوية على الصعيد الدولي وأن الخطاب بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ قد يسهم كثيراً في ذلك التعميم.

٢٦- وشددوا على ضرورة انتهاج نهج يقوم على الحقوق في التعاطي مع التنمية الدولية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن يهدف التعاون الدولي إلى تدعيم قدرات الدول على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وتتحمل الدول المسؤولية الكبرى عن إعمال الحق في التنمية لمواطنيها. وأكد المندوبون على أهمية التعاون، أياً كان نوعه، لدعم جهود الدول كي تفي بالتزاماتها في ميدان حقوق الإنسان على المستوى الوطني. ورأوا أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تضع كرامة الإنسان في صلبها وأن اختلاف الآراء في الحق في التنمية ينبغي ألا يمنع المجتمع الدولي من إعماله. وأشار أحد المندوبين إلى أن المساءلة والشفافية عاملان مهمان لتحقيق تنمية مستدامة وأنه ينبغي مراعاتهما في عملية تحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واعتُبر الاستمرار في الحوار وإشراك قطاعات عريضة من الجهات صاحبة المصلحة في المجتمع المدني عاملين حاسمين لتحقيق المساءلة.

٢- دور التعاون الدولي في تعزيز حقوق المرأة وحمايتها، والمساواة بين الجنسين، والتنوع

٢٧- أكد المندوبون أن التعاون الدولي يمكن أن يدعم تعميم مراعاة حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في جميع الأهداف الإنمائية. ورغم إحراز تقدم، استمرت اللامساواة بين الجنسين والتمييز والعنف الممارس على النساء والفتيات وظل ذلك عائقاً يحول دون التنمية المستدامة. وأعرب المندوبون، في هذا السياق، عن تقديرهم لإدراج المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات بوصفهما هدفاً قائماً بذاته في مقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية الداعي إلى "أهداف التنمية المستدامة" والذي كان أساس خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولإدراج منظور جنساني بالفعل في عمل المجلس، اقتُرح أن تجسد مداولات المجلس الظروف والتجارب المختلفة للرجال والنساء والفتيان والفتيات في جميع أنحاء العالم.

٢٨- واقتُرح أيضاً وضع ممارسات فضلى لحماية حقوق الإنسان لمن يتعرضون للتمييز بسبب ميولهم الجنسية وهويتهم الجنسانية. وأكد المندوبون على أن الأهداف الرئيسة للتعاون الدولي هي حماية الحقوق والحريات الأساسية والحفاظ على السلم بواسطة الاحترام المتبادل والتسامح والاعتراف بالتنوع الثقافي والديني وقبوله. ولتحقيق تلك الأهداف، لا بد من مكافحة الخطاب السياسي العنصري، والأعمال التي تُنْبئ عن كراهية الأجانب، وكراهية الإسلام، وخطاب الكراهية، والتحريض على الكراهية. وينبغي للتعاون الدولي أن يسعى إلى التصدي لأشكال الظلم واللامساواة المتعددة والمترابطة، مثل تلك المتعلقة بالجنس، ونوع الجنس، والعمر، والعرق، والانتماء الإثني، والنشاط الجنسي، والدين، والمقدرة.

٣- تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستعراض الدوري الشامل وبناء القدرات

٢٩- شدد المندوبون على أهمية التعاون الدولي بفضل تبادل الخبرات، وتبادل أفضل الممارسات، والمساعدة المتبادلة، والتعاون بين بلدان الجنوب. واعتبروا التعاون التقني وبناء القدرات خاصة أداتين هامّتين من أدوات تحقيق التنمية المستدامة. وعَدّوا التنسيق بين هيئات الأمم المتحدة أمراً أساسياً في تلبية الاحتياجات الوطنية للتغلب على تحديات التنفيذ وجهود بناء القدرات، مستهديةً بالقواعد والمعايير الدولية. وينبغي أن تستند الجهود الرامية إلى تدعيم القدرات الجماعية لحماية حقوق الإنسان إلى مبدأَي الحياد واللاانتقائية بهدف إرساء ثقافة التكافل.

٣٠- وأقر المشاركون بأهمية آلية الاستعراض الدوري الشامل لأنها تسهم في إجراء حوارات حقيقية وتعزز باستمرار مكانتها في توثيق التعاون الدولي. وأضاف ممثل لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان أن من واجب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تلتزم بحقوق الإنسان، الأمر الذي يمكّنها من التعاون فيما بينها ومع أصحاب مصلحة آخرين لتجاوُز الخلافات السياسية. ولترسيخ احترام حقوق الإنسان، تعهدت لجنة التنسيق الدولية بمواصلة دعم التعاون في جميع المناطق، وقالت إنها تتطلع إلى العمل مع أصحاب المصلحة المعنيين.

دال- ملاحظات المحاورين الختامية

٣١- شدد المحاورون في ملاحظاتهم الختامية على ضرورة أن يتعاون المجتمع الدولي على تمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها الإنمائية في الوقت الذي تعمم فيه مراعاة حقوق الإنسان. وذكّر السيد خور بضرورة رفع الحواجز التي تعيق تحقيق أهداف التنمية على الصعيدين الوطني والدولي. ولكي يتأتى ذلك، لا بد من مساعدة البلدان النامية وتخفيف ديونها ومنحها أفضليات تجارية. وعلى هذه البلدان، في الوقت نفسه، أن ترتب سياساتها الوطنية حسب الأولوية وتنفذها، على أن تكون هذه السياسات متسقة مع الحق في التنمية.

٣٢- وأشار السيد سومافيا إلى ضرورة أن يكون المسؤولون الرسميون أمناء ومتفهمين وأن يكون همّهم إيجاد الحلول. وينبغي أن تنطبق آليات التنمية الدولية على جميع الدول بنفس القدر وتُنشأ دون قيد أو شرط.

٣٣- ورحبت السيدة هيتل بتدخلات الدول حيث جددت هذه الأخيرة التزامها بأهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين. وأبرزت أهمية التنفيذ الكامل للالتزامات التي قُطعت، وشددت على ضرورة ترجمة الأقوال إلى أفعال.

٣٤- وأعرب السيد بورودافكين عن تقديره للتركيز على أهمية تطوير التعاون مع المجتمع المدني وتوثيقه. ولئن كان هذا أمرٌ يبعث على التفاؤل، فإن من الواضح أن الآراء في مفهوم التعاون قد تباينت. وأعرب عن أمله أن تكون الدول قادرة على إيجاد حل في المستقبل، خاصة في مجال التعاون الدولي.

٣٥- وأشار السيد فرناندیز - غالا إلى أن الدول ينبغي أن تركز على التعاون، وأن من اللازم رفع مستوى الوعي بالدور المنوط بالمرأة، وينبغي عدم الاقتصار على تعريف حقوق الإنسان من منظور الدول القوية.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

٣٦- إن إمكانية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها عن طريق التعاون الدولي على صعيد العالم كامنة في ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وإذ تسلم الجمعية العامة بأنه لا يمكن للدول أن تحمي حقوق الإنسان على الصعيد العالمي بفاعلية بمفردها وإنما بواسطة التعاون الدولي، فإنها اعترفت أيضاً، في قرارها ٢٥١/٦٠ الذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان، بأن عمل آليات حقوق الإنسان على ما يرام مشروط بالتعاون بين الدول.

٣٧- ويكون التعاون الدولي أكثر فاعلية عندما ينبني على حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية والمساواة بين الرجل والمرأة، ومبادئ العالمية واللاانتقائية والموضوعية

والشفافية. وتظل الالتزامات المقطوعة في هذا المضمار في إطار إعلان ومنهاج عمل بيجين صالحة، ويُحبَّذ أن تجدد الدول التزاماتها. والتعاون مع المجتمع المدني أمر بالغ الأهمية كي يكون التعاون الدولي فعالاً، وينبغي توثيقه.

٣٨- واعتمدت الدول الأعضاء، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تضع رؤية للتغيير من أجل الناس والتنمية المستدامة التي يكون محورُها الأرض ومستندُها حقوق الإنسان وتراعي الاعتبارات الجنسانية. وتسعى جاهدة لألاّ تترك أي شخص خلف الركب، وتكون المساواة وعدم التمييز في صلب تلك الخطة. وتعكس أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧ هدفاً، والغايات المرتبطة بها وعددها ١٦٩ غاية الإطار الدولي لحقوق الإنسان الذي يشمل جميع الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إضافة إلى الحق في التنمية. فالهدف ١٧ وكثير من الغايات الدولية في إطار كل هدف يعالجان قضايا تتعلق بواجبات التعاون الدولي والحق في التنمية، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. إن تطبيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بفضل قابليتها للتطبيق على الصعيد العالمي، سيتيح فرصاً جديدة لإدراج جميع حقوق الإنسان في السياسات العالمية والوطنية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على مدى السنوات الـ ١٥ القادمة، بسبل منها توثيق التعاون الدولي، وذلك صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها على مستوى العالم.